نشرة صندوق النقد الدولي

الإقراض بشروط ميسرة

الصندوق يمد فترة الإعفاء من أسعار الفائدة على قروض البلدان الفقيرة

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٢١ ديسمبر ٢٠١٢

محلج للقطن في مينة باراكو، بنن. جدير بالذكر أن البلدان منخفضة الدخل عليها التعامل مع زيادة ضعف النمو العالمي (الصورة: Newscom)

- مد فترة العمل بأسعار الفائدة الصفرية على قروض البلدان الفقيرة حتى نهاية ٢٠١٤
- توزيع الأرباح الاستثنائية المحققة من مبيعات الذهب يهدف أيضاً إلى دعم الإقراض الميسر
- البلدان منخفضة الدخل تواجه بطء التعافي العالمي وتقلب أسعار الغذاء والنفط

وافق صندوق النقد الدولي على مد العمل بأسعار الفائدة الصفرية لعامين آخرين على القروض التي تقدم للبلدان منخفضة الدخل. ويأتي هذا التمديد في إطار استراتيجية أوسع نطاقاً لدعم الإقراض الميسر للبلدان منخفضة الدخل أثناء سعيها لمكافحة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية.

عقب زيادة الضعف الذي أصاب النمو العالمي وتراجع قدرة البلدان منخفضة الدخل على تجاوز الأزمة، وافق الصندوق على تمديد ثان لفترة الإعفاء الاستثنائي من فوائد القروض التي تقدم من خلال "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر". وعلى ذلك، وبعد موافقة المجلس التنفيذي على هذا الإجراء في ٢١ ديسمبر الجاري، يتم تمديد فترة الإعفاء من الفوائد حتى نهاية ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن الصندوق تأجيل "المراجعة القادمة لأسعار الفائدة على قروض الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" لمدة عام واحد، حتى نهاية ٢٠١٤.

وفي هذا السياق، قالت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي إن "قرار المجلس التنفيذي بمواصلة تطبيق أسعار الفائدة الصفرية على كل القروض المقدمة بشروط ميسرة لمدة عامين آخرين هو خير شاهد على استمرار دعم الصندوق للبلدان منخفضة الدخل منذ الأزمة التي ضربت الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٩."

ويأتي مد العمل بسعر الفائدة الصفري عقب **خطوات أخرى اتخذها الصندوق مؤخرا** لدعم الإقراض المقدم للبلدان الفقيرة، ومنها زيادة الموارد، ورفع حدود الاقتراض، وزيادة مرونة الشروط المصاحبة. وتتبع هذه الإجراءات من عملية الإصلاح الشامل التي أجراها الصندوق في منتصف ٢٠٠٩ على برامج الدعم للبلدان منخفضة الدخل، والتي أنشأت إطاراً جديداً للقروض المقدمة لأفقر بلدان العالم وأقرت في البداية تطبيق أسعار فائدة صفرية على القروض الميسرة حتى نهاية عام ٢٠١١.

وهذا التمديد هو الثاني لفترة العمل بأسعار الفائدة الصفرية. وقد قرر الصندوق بعد المراجعة الأولى التي تتم كل عامين وفقا لآلية أسعار الفائدة على الإقراض من "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" أن مخاطر التطورات السلبية الكبيرة المحدقة بآفاق الاقتصاد العالمي تتطلب تمديد الإعفاء على التسهيلات التمويلية ذات الشروط الميسرة لفترة عام واحد حتى نهاية ٢٠١٢.

تجاوز الأزمة

بعد الأزمة المالية العالمية التي تفجرت في عام ٢٠٠٨، قام الصندوق بزيادة الإقراض للبلدان منخفضة الدخل بغية التصدي لأثر الركود اللاحق. وفي البداية، نجحت البلدان الفقيرة في تعديل سياساتها لتعويض أسوأ آثار الأزمة. لكن هذا النجاح تراجع جزئياً في عام ٢٠١١ نظراً لضيق حيز الإنفاق من المالية العامة وتجاوز عجز الحساب الجاري لمستويات ما قبل الأزمة في كثير من البلدان منخفضة الدخل.

وتواجه البلدان منخفضة الدخل بطء الوتيرة التي يسير بها التعافي العالمي وزيادة التقلب في أسعار الغذاء والوقود. وقد أشارت **مراجعة تمت مؤخرا** للتسهيلات التمويلية المتاحة للبلدان منخفضة الدخل إلى وجود طلب قوي ومستمر على الدعم الذي يقدمه الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، تشير أدلة الدراسات التجريبية إلى أن البرامج التي يدعمها الصندوق تساعد البلدان منخفضة الدخل على المدى الطويل في زيادة معدلات النمو والحد من الفقر وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات.

مجموعة التدابير الداعمة المرنة

جاء "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" ليحل محل برنامج الدعم السابق عليه، وبدأ تشغيله بشكل كامل في يناير ٢٠١٠. وقد تمت الموافقة على التزامات بإقراض البلدان منخفضة الدخل في إطار التسهيلات الثلاث التي تمول من الصندوق الاستئماني، وهي **التسهيل الائتماني الممدد، وتسهيل الاستعداد الائتماني، والتسهيل الائتماني السريع**. وتسمح هذه التسهيلات بإتاحة المزيد من التمويل كما تكفل شروطاً أكثر مرونة مما كان عليه الوضع في السابق.

وتلبية للاحتياجات المالية المتزايدة لدى البلدان منخفضة الدخل أثناء الأزمة المالية العالمية، حدثت زيادة كبيرة في الإقراض الميسر الذي يقدمه الصندوق من ١,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٣,٨ مليار دولار في ٢٠٠٩، ومن ١,٨ مليار في عام ٢٠١٠ إلى ١,٩ مليار في عام ٢٠١١.

وعقب بداية الأزمة المالية العالمية، حصلت البلدان منخفضة الدخل على تخفيف استثنائي لكل أعباء الفائدة على القروض الميسرة المستحقة للصندوق حتى نهاية ٢٠١١ ــ أي سعر فائدة صفري على هذه القروض لتلك الفترة. وقد تم لاحقاً تمديد فترة الإعفاء حتى نهاية ٢٠١٢، ومن المقرر حالياً أن تتلقى البلدان منخفضة الدخل تخفيفاً استثنائياً آخر حتى نهاية ٢٠١٤ على كل مدفوعات الفائدة المستحقة للصندوق بموجب تسهيلات الإقراض الميسر.

أرباح مبيعات الذهب

نبه الصندوق في **تقرير** صدر في سبتمبر ٢٠١٢ إلى ضرورة معالجة الانكماش الحاد في طاقة التمويل المتوافرة من خلال "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" بعد عام ٢٠١٤ حتى يتمكن صندوق النقد الدولي من الحفاظ على هذه الطاقة لمساعدة البلدان منخفضة الدخل في المستقبل ودعم جهودها لتشجيع النمو القوي والقابل للاستمرار. كذلك أشار التقرير إلى أن الدعم المقدم من الصندوق ساعد البلدان منخفضة الدخل على تجاوز الأزمة وتشجيع النمو والحد من الفقر على المدى الأطول، ولكن هذه البلدان لا تزال معرضة للمخاطر والتقلبات العالمية.

وقد استجاب المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بالموافقة في فبراير ٢٠١٢ على توزيع حوالي ١,١ مليار دولار من الأرباح الاستثنائية المتحققة من مبيعات الذهب على بلدانه الأعضاء، من أجل تعزيز طاقة الإقراض الميسر للبلدان منخفضة الدخل. وفي سبتمبر ٢٠١٢، **وافق المجلس التنفيذي على قرار** بتوزيع بقية الأرباح الاستثنائية لمبيعات الذهب، والتي تبلغ نحو ٢,٧ مليار دولار تقريباً، كجزء من استراتيجية لضمان استمرارية "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" على المدى الأطول.